الأهرام

١٩٥٦/١٠/٢

قانونية فنية

ليست المسألة عسكرية

لأن الخطأ الأول من بريطانيا وفرنسا أن أرادتا النظر الى تأميم شركة القناة كأنه تلقي لطمة دولية، حتى بات تحشد قوة السلاح ان لم تفلح في ملعب الأساليب الدبلوماسية. وظهر الآن أن وصف التأميم بهذا الوصف خطأ منكر لا يأتي الا الاندفاعة في القناة المصرية بثبت منتظمة موفورة الحرية.

وليست المسألة اقتصادية سياسية.

فلقد كان الخطأ الثاني من الدولتين والولايات المتحدة الأمريكية معهما أن حسبت استرداد مصر لقناتها عملا عدائيا ينذر العالم الغربي بالقضاء على مصلحته الاقتصادية المشروعة في الشرق الأوسط ولا سيما في الدول العربية، كما ينذر العالم الغربي بتأليب الدول العربية عليه بإثارة سياسته العربية.

وإذا كانت الدولتان الأوليان قد رجعتا عن خطئهما، أو تظاهرتا بالرجوع عنه ريثما تواتيهما ظروف العمل الدولية، فإن الدول الثلاث مازالت سادرة في خطئها اذ تعالج مسألة القناة بوصفها مسألة اقتصادية سياسية.

فبحسبان المسألة اقتصادية راحت الدول الثلاث تطلب رقابة دولية على الملاحة في القناة، رقابة سافرة كما عرضها مشروع الدول الثماني عشرة، أو رقابة مقنعة كما عرضها مشروع المنتفعين من القناة المصرية، في وضعه الأول أو في أوضاعه التالية. وهو المشروع الذي تبغي بريطانيا وفرنسا أن يقره مجلس الأمن أساسا للمفاوضة بين مصر والدول التي تنازع مصر السيادة على قناتها. ومن لم اهتدت الدول الثلاث ومن اليها ليحملة لاستقلالها من الملاحة في القناة على أن تستعيض عنها الطواف حول القارة الافريقية. ولا تستهين تلك هذه الدول في التوسل بتلك الوسيلة سترا لمصلحتها الاقتصادية، مهما تكلفتها هذه الوسيلة من التكاليف مرهقة تهدر مصلحتها الاقتصادية، فإن هذه الدول ترضى بأن تتحمل خسارة فادحة موقوتة، أعظم جدا من التي تحل بمصر، أملة أن تقهر مقاومة مصر في آخر المطاف لأنها تلقى مصر الصلف مقاومة مقاومة.

وبحسبان المسألة سياسية راحت الدول الثلاث تستعدي سائر الأمم الغربية على مصر وتطلب منها مقاومة السياسة المصرية الخطرة بما يسمونه الحصار الاقتصادي أو العقوبات الاقتصادية.

والغرب مأخوذ من محاولة التكتل الغربي عليها اتفاق بريطانيا وفرنسا على توحيد سياستهما الخارجية، وبخاصة على توحيد سياستهما الشرقية. واستعادة بعضهم ذكرى الاتفاق الودي الذي عقدته الدولتان من نصف قرن مضى، لاقتسام النفوذ بينهما في الشرق العربي وشمال افريقيا. في ان اتفاق اليوم أبعد مطمعا، وأدق غورا.

فلا يخفى ان بريطانيا ابدت الاشتراك في أي سعي لانشاء الوحدة الأوروبية الغربية، اذ تعد نفسها دولة خارجة عن أوروبا البرية، وبوصفها رأس الكومنولث يجب أن تفرغ لشؤون الوحدة القائمة منها ومن الدول التي تأتم بها. فلربما اليوم تلقاء موقفها صلة تلقي وعقدية جديدة حدث خطير يدل على تحول في سياستها الخارجية، واذا لحظنا أن هذا التحول سببه أزمة القناة، ورغبة الاستعانة بفرنسا وبكل دولة أوروبية لتقسيمهما شرقا لخطر السياسة المصرية، رأينا التكتل الجديد الذي أوروبا لإنقاذ أوروبا في الشرق الأوسط وافريقيا. والخطر في هذا التكتل أن أعضاء الكتلة الجديدة مدعوون الى الدفاع عن مصالح بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط وافريقيا بحسبانهما مصالح مشتركة بينهما وبين أعضاء الأسرة الأوروبية الغربية جميعها. بهذه الروح تطلب فرنسا المدد من أوروبا في حرب الجزائر، وبهذه الروح العجب من أن أوروبا تتخلف الى نجدتها فالآن حاليا يقول، ولعله يعرب كذلك عن شعور بريطانيا، ان الوحدة الأوروبية رهن بالمساهمة في الدفاع عن مصالحهما الشرقية والافريقية، اذ ليس من العدل أن تتحملا وحدهما تكاليف الدفاع عن هذه المصالح ثم تشركا فيها أعضاء الوحدة مع أنهم لم يبذلوا في المحافظة على هذه المصالح أية تضحية.

وبعبارة صارت شائعة، تطلب الدولتان « تعريب » المشكلات الخاصة بافريقيا والبحر المتوسط، أي صبغها بصبغة أوروبية. هذا في نظر الدولتين هو أرد الكفيل بإيقاف خطر القومية العربية.

لا، ليست المسألة إلا قانونية فنية. فان قوامها عنصران منفصلان، هما أولا ملاحة حرة في القناة، وثانيا شركة كلفت الحكومة المصرية قد وكلت اليها أمر الملاحة في هذه القناة.

باعتراف الجميع استطاعت الحكومة المصرية حقا لا ينكر من حقوق سيادتها حين أممت الشركة، وما كان هذا التأميم الا سحب وكالة. هو الجانب القانوني للمسألة، وتصرف الحكومة المصرية في معالجته تصرف مشروع لا غبار عليه.

أما الملاحة نفسها فلم يكن للتأميم أي أثر فيها، وأمرها مستقل عن أمره لأن كلا من الأمرين يحكمه نظام خاص به. الشركة يحكمها مجموع الفرمانات التي عقدتها شروط التأسيس والملاحة تحكمها معاهدة عقدت عام ١٨٨٨ في القسطنطينية. وهذه ما برحت قائمة نافذة في كل حكم من أحكامها.

فيما شكوى السفن التي تستخدم القناة؟ أن الشركة انحلت؟ وأي ما شأنها مع الشركة التي بالحق في أن تفرض على مصر الشركة التي تتولى أمر الملاحة في القناة المصرية؟ وهل كانت قد شكت من أحوال الملاحة بعد الاثنتي عشرة سنة التي كانت باقية من أجل الشركة فأبت الا أن تجدد مصر للشركة القناة امتيازها مائة سنة أخرى؟

إن ما تعقل أن يطلبه أصحاب السفن هو توفير الشروط التي تتيح لها المرور في القناة بيسر وسلامة. وهو الجانب الفني من المسألة. ولطالما أعلنت مصر أنها ترحب بتبادل الرأي مع أصحاب الشأن فيما يحقق للملاحة جميع الشروط المنشودة. فليعرضوا عليها ما يقترحونه من وسائل فنية تجعل القناة أقدر ما تكون الوفاء بحاجة الملاحة، حاضرها ومستقبلها. ومصر مستعدة لبحثهم في تلك الوسائل المقترحة بحثا وديا تجري بين ثم وتد طلبا لمصلحة عامة مشتركة وتسمى مفاوضة..

هذه القناة للعوامل الثلاثة التي كلفها عوامع للدول الثلاث أن تضع قانون الشركة التعاونية للمنتفعين من القناة المصرية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية